يسال يعطو كان الاسمية معنى فيزول من تصدير الحال بدليل الاستقبال لان الحال ح
اتصاف صاحبها بمضمون الخبر الذي هو الجملة الشرطية وهي تقارن له لزمن العامل فلا
اشكال الا عند انسلاخ معنى الشرط نحو آتيك ان اتيتني وان لم تاتني اذ المعنى آتيك على
كل حال والا فكيف يصح ان يكون الشيء مشروطا بامرين متناقضين وفي التنزيل فمثله كمثل
الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث قال الزمخشري فان قلت ما محل الجملة الشرطية قلت
النصب على الحال كانه قيل كمثل الكلب دائم الذلة لاهثا في الحالتين واكرمه وان يشمل و
اطلبوا العلم ولو بالصين وكلمة ان في هذا الموضع لا يكون لقصد التعليق والاستقبال وكذا
كلمة لو لا تكون لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للمضي بل المعنى معهما ثبوت الحكم البتة وذا
الواو الواقع في هذين المثالين الاخيرين واو حال عند الزمخشري ومقتضاه ان يكون
الواقع بعد الواو اعني الفعل مع الحرف في موضع الحال ولا يستقيم ظاهرا فلذا يقدر ولو
كان الحال كذا دون والحالة لو كان كذا كما قال في قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة
ولو اعجبتكم ان التقدير ولو كان الحال ان المشركة تعجبكم وتحبونها فان المؤمنة خير منها
مع ذلك هذا كلامه ولا يخفى حاله او واو اعتراض عند بعضهم وقال الجزري العطف على محذوف
وهو ضد المذكور اي ان لم يشمل واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين فيعود الامر
عند التقدير الى الصورة الاولى فيكون انسلاخ معنى الشرط من جهة ان الشيء الواحد لا
يكون مشروطا بالشيء ونقيضه وهذا هو الظاهر وتحذف الحال كما اذا قال الم يجئ زيد
راكبا فتقول بلى جاء زيد اي بلى جاء راكبا فحذفت الحال لقيام القرينة وانما يجوز ان لم تنب عن
غيرها مثل ضربي زيدا قائما كما سياتي او لم يتوقف المراد على ذكرها نحو لا تقربوا الصلوة وانتم
سكارى وكذا العامل في الحال يحذف جوازا مثل بلى قادرين اي نجمعها قادرين ولزوما في
حال مؤكدة تعقب جملة من اسمين نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه عطوفا لانه لا يستقيم تقييد
الابوة بحال لفساد المعنى والعلم ضرورة ياتي تقديرها تقييدها لانه يلزم نفي المقيد عند تفسير
فعلم ان المراد احقه عطوفا ليكون القيد راجعا الى معرفة فترجع بهذا التقدير الى الحال المقيدة

فيدخل

فيدخل في حد الحال وانما قيد الجملة بذلك لانها لو كانت فعلية لم يكن عامل الحال الواقعة
بعدها واجب الحذف وفي نحو ضربي زيدا قائما مما يكون الحال فيه سادا مسد الخبر هنا
على القول الاصح لا على قول الكوفيين الذي ذهبوا اليه من انه معمول للمبتدا ومن تتمته
والخبر مقدر بعده وقد جاء اسماء لازمة النصب عليها اي على الحال فلم تستعمل الا كذلك نحو
طرا وقاطبة وكافة وقد تقدم بحث في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة **التمييز** اسم
رافع ابهام يدخل التمييز وغيره وضعي يخرج صفة الاسم المشترك مثل ابصرت عينا جارية فانه
وان رفع الابهام لكنه لم يرفع ابهاما وضعيا بل ابهاما عرضيا من الاشتراك فان الواضع لم يضع
العين لذات مبهمة بل لمعينة ولكن لما وضعت لغير ذلك المعين ايضا حصل الابهام بطريق
العروض عن ذات يخرج الحال لانها ترفع الابهام عن الهيئة لا عن الذات مذكورة نحو عشرون
درهما في مفرد ظرف مستقر صفة لابهام اي رافع ابهام وضعي مستقر في اسم مفرد فان قلت
فكيف فصل بينهما بعن ذات مذكورة وهو اجنبي قلت ليس اجنبيا من من كل وجه بل له تعلق
لموصوف باعتبار انه معمول عامله وهو رافع ولو سلم فمثله مغتفر في باب الصفة بدليل اني
الله شك فاطر السموات والارض فالمراد بالمفرد مقابل الجملة وما ضاهاها ثم بتنوين
لفظا كما في رطل زيتا او تقديرا في غير المنصرف كبالح برا ومكاكيك شعرا ومثاقيل ذهبا
ودوانق فضة وقراريط نحاسا وطاسيج رصاصا واواقي لحما قال الجوهري والمكوك
مكيال وهو ثلاث كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان والمن رطلان والرطل اثنا عشر
اوقية والاوقية استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف مثقال والمثقال
درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان
والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم والجمع
مكاكيك هذا كلامه والمبني نحو خمسة عشر درهما وقولهم بتقدير التنوين في غير المنصرف
وفي المبني مشكل لانهما لا يجامعهما شيء من اقسام التنوين المختص بالاسم الا تنوين العوض
نحو جوار ولا وجود له هنا وقد اشبعنا الكلام عليه في شرح التسهيل او نون التثنية نحو

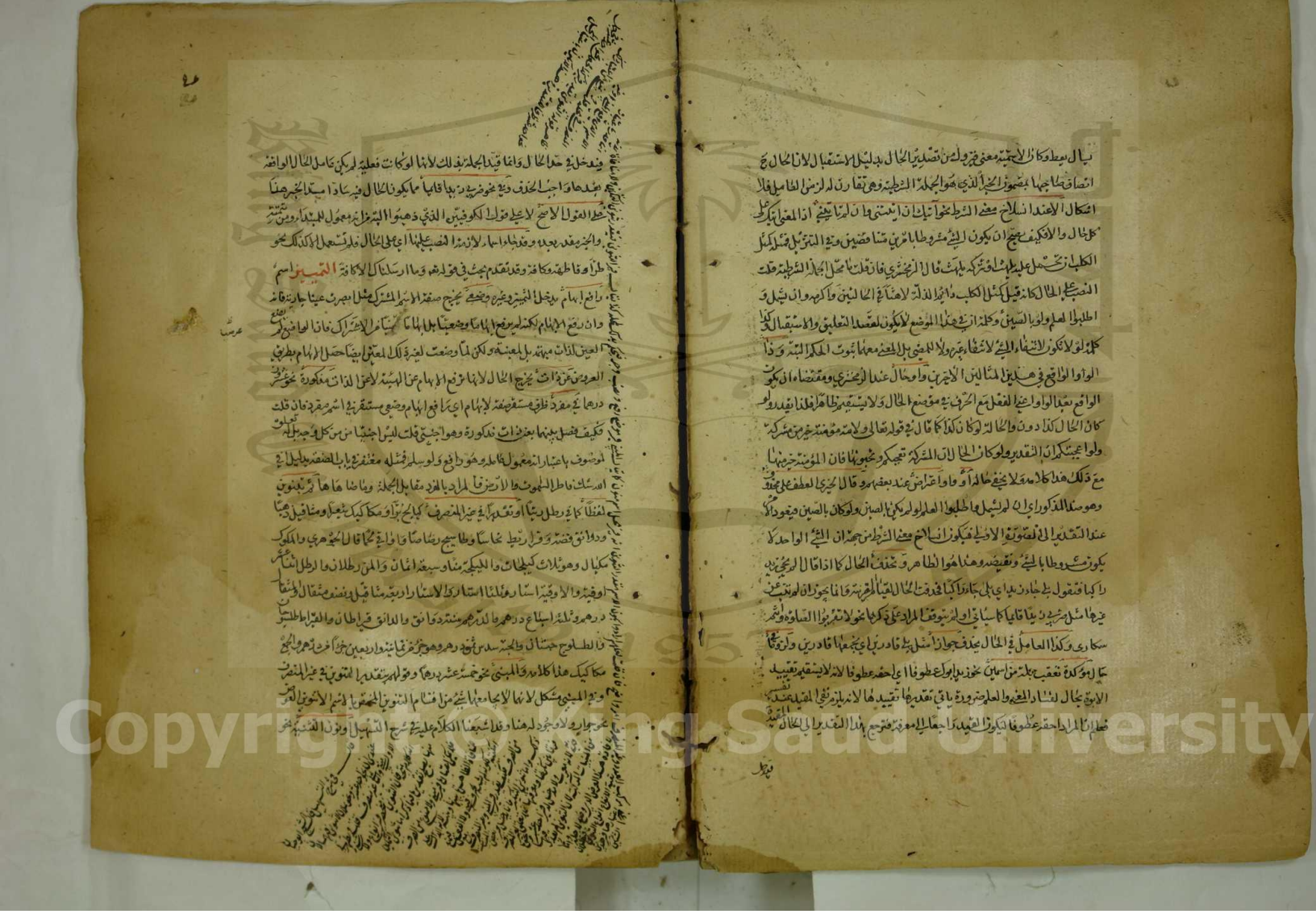

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)